Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (2), Part (2): 1440-1457
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.3.70

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475 - E-ISSN 3079-8167

Determinants of income distribution inequality in Iraq Using the ARDL model for the period (2000-2023)

Hawzhin Abubakr Salih[(1)], Sazan Amir Rauf[(2)], Gyana Mohammed Jaza Abdalla[(3)]

University of Sulaymaniyah-College of Administration and Economics[(1),(2),(3)]

(1) hawzhin.mahmud@univsul.edu.iq (2) Sazan.rauf@unuvsul.edu.iq

(3) Gyana.jaza@univsul.edu.iq

Key words:

Gini coefficient Income distribution inequality, economic welfare, ARDL model.

ARTICLE INFO

Article history:

Received	20 ***Aug***. 2025
Accepted	01 ***Sep***. 2025
Avaliabble online	31 ***Dec***. 2025

© 2025 THE AUTHOR(S). THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE DISTRIBUTED UNDER THE TERMS OF THE CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION LICENSE (CC BY 4.0).
https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Hawzhin Abubakr Salih
University of Sulaymaniyah

Abstract:

Income distribution inequality is closely associated with the prevailing political and economic systems, as well as with the dominant mechanisms and patterns of distribution. A high level of inequality is often regarded as an indicator of societal underdevelopment. Consequently, promoting distributive justice and reducing inequality have become prominent economic, political, and social objectives for many countries, including Iraq. This study seeks to measure and analyze the determinants of income inequality in Iraq by employing the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration model developed by Pesaran et al. (1999, 2001). The analysis examines both short-run and long-run relationships among variables using EViews 12, based on annual data obtained from the World Bank and the Central Statistical Organization of Iraq. The Gini coefficient is employed as the primary measure of income inequality. The findings indicate that higher unemployment contributes to an increase in the Gini coefficient by approximately 0.0287% in the short run and 0.0210% in the long run. In light of these results, the study provides a set of insights and policy recommendations aimed at reducing income inequality and fostering greater economic justice.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (2), Part (2): 1440-1457
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.3.70

تحليل محددات تفاوت توزيع الدخل في العراق باستخدام نموذج ARDL للمدة (2000-2023)

م.م .هاوذين ابوبكر صالح
جامعة السليمانية
كلية الإدارة والاقتصاد
hawzhin.mahmud@univsul.edu.iq

أ.م.د.سازان امير رؤوف
جامعة السليمانية
كلية الإدارة والاقتصاد
Sazan.rauf@unuvsul.edu.iq

م.طيانة محمد جزا
جامعة السليمانية
كلية الإدارة والاقتصاد
Gyana.jaza@univsul.edu.iq

المستخلص

يرتبط التفاوت في توزيع الدخل ارتباطًا وثيقًا بطبيعة النظامين السياسي والاقتصادي السائدين، وكذلك بآليات وأنماط التوزيع المهيمنة. ويُعَدّ مستوى هذا التفاوت مؤشّرًا على درجة تخلف المجتمع. ومن ثمّ، أصبح تحقيق العدالة التوزيعية والحد من عدم المساواة هدفًا اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا بارزًا لدى مختلف الدول، بما فيها العراق. يهدف هذا البحث إلى قياس وتحليل محددات التفاوت في توزيع الدخل في العراق من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) للتكامل المشترك، الذي طوّره(Pesaran وآخرون 1999، 2001). وتتضمن الدراسة تقدير العلاقات في الأجلين القصير والطويل بين المتغيرات باستخدام برنامج EViews 12، بالاعتماد على بيانات البنك الدولي والجهاز المركزي للإحصاء في العراق. وقد استُخدم معامل جيني كمقياس رئيس للتفاوت في الدخل.أظهرت النتائج أن ارتفاع معدل البطالة يسهم في زيادة معامل جيني بما يقارب (0.0287%) في الأجل القصير، وبنحو (0.0210%) في الأجل الطويل. وفي ضوء هذه النتائج، توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات الهادفة إلى الحد من التفاوت في توزيع الدخل وتعزيز العدالة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: معامل جيني، تفاوت في توزيع الدخل، الرفاهية الاقتصادية، نموذج .ARDL.

المقدمة:

يعد تفاوت توزيع الدخل في العراق قضية معقّدة تتأثر بجملة من العوامل المتداخلة، يأتي في مقدمتها طبيعة الاقتصاد العراقي الريعي المعتمد بدرجة كبيرة على النفط، إلى جانب الفجوات الواضحة في توزيع الثروة بين المناطق الجغرافية والقطاعات الاجتماعية المختلفة، فضلاً عن التحديات الأمنية والسياسية التي انعكست سلبًا على مسار التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات.ويمثل التفاوت في توزيع الدخل إحدى الإشكاليات الاقتصادية ذات الانعكاسات المباشرة على الرفاهية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي؛ إذ يسهم في تعميق الفجوات بين الفئات الاجتماعية ويضعف كفاءة السياسات الاقتصادية. ومن هذا المنطلق، فإن الحدّ من هذه الظاهرة يتطلب تبنّي سياسات اقتصادية مدروسة وبرامج تستهدف تضييق فجوة توزيع الدخول، من خلال التأثير في المؤشرات ذات الصلة.

وتنبع أهمية هذه البحث من تركيزها على تحليل وقياس محددات تفاوت توزيع الدخل في العراق باستخدام معامل جيني الذي يُعَدّ من أبرز المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في تقييم درجة عدم المساواة. وقد استندت الدراسة إلى مجموعة من المتغيرات التفسيرية يُتوقّع أن تكون ذات صلة جوهرية بالظاهرة، وهي: معدل البطالة، معدل التضخم، عدد السكان، الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق على التعليم، والاستثمار الأجنبي المباشر. وتكمن أهمية هذه المتغيرات في انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على مستوى العدالة التوزيعية، وما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية تمتد إلى الاستقرار الكلي في الدولة.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (2), Part (2): 1440-1457
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.3.70

مشكلة البحث:

يُعد تفاوت توزيع الدخل من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي، إذ تشير المؤشرات إلى وجود فجوات واسعة في الدخول بين الأفراد والفئات الاجتماعية. ويُعزى هذا التفاوت إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية والديموغرافية والمؤسساتية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على توزيع الموارد. ورغم الجهود الحكومية لتحسين العدالة الاجتماعية، لا يزال التفاوت قائمًا ومتصاعدًا. ومن هنا تنبع مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على السؤال الآتي:
ما هي المحددات الرئيسة التي تسهم في تفسير تفاوت توزيع الدخل في العراق، وكيف يمكن قياس أثر هذه المحددات باستخدام نموذج ARDL؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من اعتباره محاولة جادة لفهم جذور التفاوت في توزيع الدخل في العراق من منظور اقتصادي كمي، باستخدام نموذج قياسي (ARDL) ، مما يسهم في:
تقديم تحليل علمي دقيق للعوامل المؤثرة في تفاوت الدخل.
دعم صنّاع القرار الاقتصادي في وضع سياسات تساهم في تحقيق العدالة التوزيعية.

فرضية البحث:

توجدعلاقة طويلة الأمد بين تفاوت توزيع الدخل في العراق وبعض المتغيرات الاقتصادية، مثل :معدل البطالة، عدد السكان، الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق التعليمي، معدل التضخم، والاستثمار الأجنبي المباشر، مع إمكانية وجود تأثيرات قصيرة الأمد لبعض هذه المتغيرات.

أهداف البحث:

تهدف هذه البحث إلى:
-تحديد أهم المتغيرات التي تؤثر على تفاوت توزيع الدخل في العراق.
-تحليل العلاقة بين هذه المتغيرات وتفاوت الدخل على المدى القصير والطويل باستخدام نموذج ARDL.
-تقديم توصيات مبنية على النتائج لمعالجة اختلالات توزيع الدخل وتحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية.

منهج البحث:

اعتمدت البحث على المنهج الكمي التحليلي، وذلك من خلال توظيف نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) بهدف قياس طبيعة العلاقة بين تفاوت توزيع الدخل والمتغيرات المستقلة خلال فترة الدراسة. وقد استند التحليل إلى بيانات سنوية ثانوية جُمعت من مصادر رسمية محلية ودولية ذات موثوقية عالية.
اعتمدت البحث على معامل جيني باعتباره المؤشر الرئيس لقياس تفاوت توزيع الدخل، إلى جانب مجموعة من المتغيرات التفسيرية شملت: معدل البطالة، معدل التضخم، حجم الإنفاق على التعليم، الناتج المحلي الإجمالي، عدد السكان، إضافةً إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (2), Part (2): 1440-1457
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.3.70

الدراسات السابقة:

استند البحث إلى مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع تفاوت توزيع في الدخل سواء في السياق العربي أو الدولي، مع التركيز على الدراسات السابقة لتحليل العلاقات الديناميكية بين المتغيرات الاقتصادية، و من اهم هذه الدراسات:

-أشارت دراسة أحمد (2016) إلى أهمية تحليل التفاوت في توزيع الدخل داخل محافظة السليمانية، من خلال دراسة حالة لعام 2012. استخدمت الدراسة أدوات تحليل كمية مثل منحنى لورنز ومعامل جيني لقياس مستويات التفاوت، وكشفت النتائج عن وجود فجوة واضحة بين الريف والحضر. ويشير ذلك إلى أن سكان الريف يعانون من انخفاض نسبي في مستويات الرفاهية الاقتصادية. وخلصت الدراسة إلى أن استمرار هذا التفاوت قد يؤدي إلى تفاقم الفقر وتقليص جودة الحياة، وأوصت بضرورة تبنّي سياسات ضريبية عادلة وبرامج دعم اجتماعي موسعة، إلى جانب التركيز على تنمية المناطق الريفية لتحقيق عدالة اقتصادية شاملة.

- تناولت دراسة المحمدي (2016) العلاقة التبادلية بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (1990–2014)، وذلك بالاعتماد على نموذج التكامل المشترك وتحليل تصحيح الخطأ. وقد بينت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين معامل جيني والنمو الاقتصادي، حيث أظهرت أن ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار 100 دينار يقابله ارتفاع في معامل جيني بمقدار 0.5617 وحدة، مما يعكس اتساعاً في حدة التفاوت في توزيع الدخل.

- تناولت دراسة (دوراك و اكالين،2022) تجربة تركيا في تحليل محددات تفاوت توزيع الدخل خلال الفترة من ١٩٨٨ الى ٢٠١٦ باستخدام نموذج ARDL, لقياس العلاقة بين معامل جيني وعدد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، مثل النمو الاقتصادي، البطالة، التحويلات الاجتماعية، مستوى الديمقراطية، وانتشار الفساد. وقد كشفت النتائج عن وجود علاقة طويلة الأمد بين هذه المتغيرات ومعامل التفاوت. وخلصت الدراسة إلى أن التحويلات الاجتماعية وتعزيز الديمقراطية يسهمان في تقليص الفجوة في توزيع الدخل، بينما يؤدي النمو السريع غير المتوازن، إلى جانب ارتفاع البطالة وتفشي الفساد، إلى تعميق التفاوت الاقتصادي.

- دراسة(علي ،2022) دور الاستقرار الاقتصادي في تحقيق النمو الشامل في العراق، مع التركيز على تأثير التضخم والبطالة كعوامل رئيسية لعدم الاستقرار الاقتصادي. أشارت الدراسة إلى أن ارتفاع معدلات التضخم والبطالة يؤدي إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل، مما يؤثر سلبًا على النمو الشامل.

- دراسة(احمد،2022) بناءً على فرضية "Kuznets Curve، فإن النمو الاقتصادي في مراحله الأولى قد يزيد التفاوت، ولكن مع مرور الوقت يتحسن التوزيع مع زيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية.

- كذلك دراسة (عزيز، 2024) تأثير السياسة النقدية على توزيع الدخل في العراق للفترة 2003-2022، مشيراً إلى أن التفاوت في توزيع الدخل يعد من المتغيرات الاقتصادية المهمة التي تم التركيز عليها في الدراسات الاقتصادية. أظهرت الدراسة أن هناك تأثيرًا للسياسة النقدية على توزيع الدخل، مما يستدعي تبني سياسات نقدية تهدف إلى تحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل.

- اما دراسة (موسى و اخرون، 2024) اجريت في نيجيريا فقد ركّزت على العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل ومستويات الفقر في نيجيريا. انطلقت الدراسة من فرضية أن عدم المساواة الاقتصادية يمثل أحد المحركات الرئيسية لانتشار الفقر. وباستخدام نموذج ARDL، توصل الباحثون إلى وجود علاقة إيجابية وطويلة الأجل بين زيادة التفاوت في الدخل وارتفاع نسب الفقر. وقد أوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات تركز على تحسين توزيع الدخل، خاصة عبر خلق فرص عمل وزيادة الدخل

الصافي للفئات الضعيفة اقتصاديًا، باعتبار ذلك مدخلًا مهمًا ليس فقط للحد من التفاوت، بل أيضًا لمعالجة الفقر المستمر.

وكذلك من خلال دراسة (قادر و حسن 2024) تم تحليل تأثير المتغيرات الاقتصادية مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة، التفاوت في توزيع الدخل، والاستقرار السياسي على مؤشر الإرهاب في العراق للفترة 2000-2020 باستخدام نموذج ARDL. أظهرت النتائج أن التفاوت في توزيع الدخل يُعدُّ من العوامل المؤثرة على زيادة معدلات الإرهاب، مما يبرز أهمية معالجة هذا التفاوت لتحقيق الاستقرار.

-تشير الدراسات إلى أن التفاوت في توزيع الدخل في العراق يتأثر بعوامل متعددة، بما في ذلك النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، والسياسات النقدية والمالية. يُعدُّ استخدام نموذج ARDL أداة فعّالة لتحليل العلاقات الديناميكية بين هذه المتغيرات وفهم تأثيرها على التفاوت في توزيع الدخل. من الضروري تبني سياسات اقتصادية شاملة تهدف إلى تحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل، مما يسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في العراق.

تتفرّد هذه البحث بعدد من الجوانب التي تميزها عن الدراسات السابقة؛ إذ لا تقتصر على تحليل أثر متغير منفرد في عدم المساواة في توزيع الدخل، كما هو شائع في بعض الأبحاث، بل تسعى إلى بناء نموذج اقتصادي متكامل يعتمد على منهجية ARDL لتحليل العلاقات الديناميكية بين مجموعة من المحددات الاقتصادية الأساسية، مثل النمو الاقتصادي، والتضخم، والبطالة، والنمو السكاني، والاستثمار الأجنبي المباشر، والإنفاق على التعليم، وانعكاساتها على عدم المساواة في الدخل في العراق.

وتتميز هذه البحث كذلك بامتداد فترة التحليل لأكثر من عقدين، الأمر الذي يعزز متانة النموذج وقدرته على رصد التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدها العراق في ظل الحروب والعقوبات والتحول نحو اقتصاد السوق. وعلى خلاف العديد من الدراسات التي اقتصرت على الوصف أو ركّزت على الأجل القصير، يوظّف هذا البحث نموذج ARDL الذي يتيح تحليل العلاقات على المديين القصير والطويل، بما يوفر نتائج أكثر دقة وواقعية.إضافة إلى ذلك، تسعى البحث إلى صياغة توصيات سياسية عملية مبنية على النتائج الكمية للنموذج، وليس فقط على الاستنتاجات النظرية، وهو ما يمنحها قيمة مضافة لصنّاع القرار والباحثين في مجالات الاقتصاد والسياسات الاجتماعية

المبحث الاول:
الاطار النظري لمفهوم التفاوت في توزيع الدخل

اولاً:مفهوم التفاوت في توزيع الدخل

يُعَدّ التفاوت في توزيع الدخل من أبرز الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه معظم بلدان العالم، وخاصة الدول النامية، لما يترتب عليه من انعكاسات سلبية على مسارات التنمية. وقد أكّد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام 2014 على ضرورة معالجة هذا التفاوت في الدول النامية، واعتباره شرطًا أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.(UNCTAD, 2014)

لقد أخذت مشكلة التفاوت في الدخل بالتصاعد منذ ثمانينيات القرن الماضي، حيث اتسعت الفجوة ليس فقط بين الدول المتقدمة والنامية، وإنما أيضاً داخل كل مجموعة منها. وتُظهر الأدبيات الاقتصادية أن هذا التفاوت يُعزى إلى مجموعة من العوامل؛ أبرزها تراجع حصة الأجور من الناتج العالمي، وتزايد التركيز على الأنشطة المالية على حساب الاقتصاد الحقيقي، إلى جانب توسع دور القطاع الخاص وانتشار الملكية الفردية، فضلاً عن سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على قطاعات واسعة من الاقتصاد، إضافةً إلى التوجه المتزايد نحو اقتصاد السوق (الحميري، 2020: 90).

يُستَخدم مصطلح (تفاوت الدخل) (Income Inequality or Disparity) بشكل مترادف مع مصطلح (تركّز الدخل)(Income Concentration) ، وكلاهما يعبر عن حالة من عدم المساواة لا تنحصر في الدخول فقط، بل تمتد لتشمل الثروة والاستهلاك ومستويات الرفاهية. ومع ذلك، يظل تفاوت الدخل الأكثر شيوعاً لارتباطه الوثيق بمفهوم العدالة في التوزيع (الربيعي، 2020: 115).

عند دراسة أشكال التفاوت في توزيع الدخل، يمكن التفريق بين نوعين أساسيين: الأول هو التفاوت الهيكلي الذي يرتبط بأسباب تاريخية مثل حقبة الاستعمار، العبودية، أو السياسات المتعلقة بتوزيع الأراضي التي تبنتها الدول أو القوى الاستعمارية، أما النوع الثاني فهو التفاوت الناجم عن قوى وآليات السوق، والذي ازداد حدة مع الانتقال نحو اقتصاد السوق، مما أدى إلى بروز فجوات كبيرة بين الأفراد والمؤسسات والمناطق وكذلك بين الدول (Verme, 2014).

أما فيما يتعلق بالتعريفات، فقد عرّف Ghecham التفاوت في الدخل بأنه التوزيع غير العادل لحصة الأفراد من الدخل داخل الدولة، دون أن يعكس بالضرورة الفوارق في الكفاءات أو القدرات. بينما يرى Ferrer أن التفاوت يظهر من خلال استحواذ نسبة صغيرة من السكان على الجزء الأكبر من الدخل مقابل تدني نصيب الفئات الفقيرة. ويميز Todaro و Smithبين شكلين من التوزيع :التوزيع الوظيفي الذي يحدد نصيب كل عنصر من عناصر الإنتاج، والتوزيع الشخصي الذي يركز على دخل الأفراد، ويُلاحظ التفاوت عندما يتجاوز نصيب الفئة العليا من السكان – مثل الشريحة العشرية الأخيرة – ضعف أو أكثر من نصيب الفئة الدنيا.(Todaro & Smith)

ثانياً:مؤشرات تفاوت توزيع الدخل:

هناك مجموعة من المؤشرات التي تُستخدم لقياس درجة التفاوت في توزيع الدخل، ومن أبرزها ما يلي:

1- معامل جيني:(Gini Coefficient)

يُحسب هذا المعامل من خلال قياس ضعف المساحة الواقعة بين منحنى لورنز –الذي يُمثَّل فيه التوزيع التراكمي للسكان على المحور الأفقي والدخل التراكمي على المحور الرأسي– وخط المساواة المطلقة. وتتراوح قيمته بين (0) التي تعبّر عن مساواة تامة، و(1) التي تعبّر عن غياب كامل للمساواة. وكلما اقتربت قيمة المعامل من (1) دلّ ذلك على ارتفاع مستوى التفاوت في الدخل.ويُنظر إلى القيمة المثلى لمعامل جيني على أنها تبلغ نحو (0.27)، في حين تمثل القيم الواقعة بين (0.28 – 0.34) مستوى متوسط الخطورة، أما القيم (0.35 فأكثر) فتعكس تفاوتاً مرتفعاً. ويُعتبر معامل جيني من أكثر المؤشرات شيوعًا في قياس التفاوت لسهولة توافر بياناته وتجاهله لعوامل مثل طبيعة الدولة أو حجم الاقتصاد أو عدد السكان. كما يمكن الاستعانة به لتقدير مدى كفاءة السياسات المتبعة لإعادة توزيع الدخل، إلا أنه يُعاب عليه عدم قدرته على إظهار تفاصيل التفاوت بين الشرائح الأعلى أو الأدنى من المجتمع (الربيعي، 2020: 119).

2- نسبة كوزنتس:(Kuznets Ratio)

يقوم هذا المؤشر على مقارنة نصيب الفئات الأعلى دخلاً بنصيب الفئات الأدنى، سواءً بمقارنة أعلى 20% أو 10% من السكان مع أدنى 20% أو 10% من السكان في توزيع الدخل. وتُعد هذه النسبة ذات أهمية كبيرة كونها تقدم مؤشراً واضحاً لقياس الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وبالتالي فهي أداة فعّالة في تحديد مستوى التفاوت الاقتصادي داخل المجتمع (فاضل، 2016: 95).

3- فجوة الدخل:(Income Gap)

تُستخدم فجوة الدخل كمؤشر مباشر للتفاوت بين مختلف الطبقات الاجتماعية، حيث يمكن من خلالها قياس الفوارق بين أعلى الفئات دخلاً وأدناها، كما يمكن اعتمادها في دراسة التفاوت بين فقراء المجتمع أو أغنيائه، وكذلك في تحليل الفروق بين سكان الريف والحضر (الحميري، 2021: 100). ويتجلى ذلك في الصور الآتية:

أ- الفجوة بين الأغنياء والفقراء :تُحسب عبر طرح نصيب الفئة العشرية الأخيرة (10) من نصيب الفئة العشرية الأولى (1) من الدخل، أو من خلال طرح نصيب الفئة العشرينية الأخيرة (5) من نصيب الفئة العشرينية الأولى.(1)

ب- الفجوة داخل الطبقات الغنية أو الفقيرة :يمكن استخدام هذا المقياس لتوضيح التفاوت بين الشرائح العليا ذات الدخل المرتفع أو بين الشرائح الدنيا ذات الدخل المنخفض على حدة. حيث يُرمز بـ (D) إلى نصيب الفئة العشرية أو العشرينية من الدخل، وبـ (Low) للطبقة الفقيرة، و (High)للطبقة الغنية.

4- مؤشر ثيل:(Theil Index)

يعد هذا المؤشر من الأدوات الإحصائية المهمة لقياس التفاوت في توزيع الدخل، سواء بين المناطق المختلفة داخل الدولة أو بين الفئات السكانية ضمن المنطقة الواحدة. كما يُستخدم في تحليل الفروق في الأجور بين العمالة الماهرة وغير الماهرة، أو بين العاملين في القطاع الزراعي ونظرائهم في القطاع الصناعي. غير أن هذا المؤشر يركز بصورة أساسية على التباين في الدخول الأجرية فقط، ويُعد من أبرز عيوبه أن البيانات المتاحة له دولياً تقتصر غالباً على قطاع الصناعة (Ferrer, 2017).

5-معامل الاختلاف:(Coefficient of Variation)

يُقاس هذا المؤشر من خلال قسمة الانحراف المعياري على المتوسط الحسابي للدخل، ليعطي نسبة تقريبية لدرجة التفاوت في توزيع الدخل. ورغم بساطته، إلا أنّه يُعتبر وسيلة عملية يمكن الاستفادة منها في تحليل التفاوت بمستويات الدخل عبر مناطق جغرافية مختلفة أو قطاعات اقتصادية متعددة داخل الدولة (عبد العزيز، 2021: 95).

يتّضح من ذلك تعدد المؤشرات التي يمكن الاستناد إليها في قياس التفاوت في الدخل، وقد تم في هذا البحث اعتماد أحد أبرز هذه المؤشرات، وهو معامل جيني.

ثالثا:محددات تفاوت توزيع الدخل في العراق:

تمثل العوامل أو المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي إلى وجود فوارق في مستويات الدخل بين الأفراد أو الفئات أو المناطق داخل البلد.

اعتمد هذا البحث على مجموعة من المتغيرات التفسيرية التي تمثل محددات تفاوت توزيع الدخل في العراق، وهي: معدل البطالة، عدد السكان، الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق التعليمي، معدل التضخم، والاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تم اختيار هذه المتغيرات استنادًا إلى الأدبيات الاقتصادية والدراسات التطبيقية السابقة، لما تتركه من انعكاسات مباشرة أو غير مباشرة على تفاوت توزيع الدخل، وكما يأتي:(تودارو،2009) (الشافعي،2018) (غشام،77:2017).

[1] **معدل البطالة:** يُعد من أبرز المؤشرات التي تعكس اختلالات سوق العمل، إذ إن ارتفاع معدلات البطالة يؤدي إلى حرمان شريحة واسعة من السكان من الدخول، مما يوسع الفجوة بين الطبقات ويزيد من التفاوت في توزيع الدخل.

[2] **عدد السكان:** يؤثر النمو السكاني بشكل كبير على الموارد المتاحة والدخل القومي، إذ قد يؤدي النمو السريع في عدد السكان إلى ضغط على فرص العمل والخدمات، مما ينعكس سلبًا على مستوى معيشة الأفراد ويزيد من تفاوت الدخول.

[3] **الناتج المحلي الإجمالي (GDP):** يمثل الناتج المحلي الإجمالي المؤشر العام للنشاط الاقتصادي، ويُستخدم كمقياس رئيسي لقياس النمو الاقتصادي. وعادة ما يرتبط نمو الناتج بزيادة الفرص الاقتصادية وتحسن مستويات الدخل، إلا أن عدم التوزيع العادل للثمار الاقتصادية قد يُبقي على الفجوة في توزيع الدخل.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (2), Part (2): 1440-1457
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.3.70

[4] **الإنفاق التعليمي**: يُعد التعليم من أهم أدوات التمكين الاقتصادي، إذ يسهم في تحسين فرص الأفراد في الحصول على وظائف أفضل وأجور أعلى. وبالتالي، فإن الاستثمار في التعليم يسهم على المدى الطويل في تقليل التفاوت وتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية.

[5] **معدل التضخم**: يُعد التضخم من العوامل التي تؤثر في القوة الشرائية للأفراد، وغالبًا ما يضر بالفئات ذات الدخول الثابتة أو المحدودة، مما يؤدي إلى اتساع فجوة الدخل بين الأغنياء والفقراء.

[6] **الاستثمار الأجنبي المباشر** (FDI): قد يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، إلا أن أثره على توزيع الدخل يختلف باختلاف طبيعة هذه الاستثمارات وتركّزها الجغرافي والقطاعي، فقد يسهم أحيانًا في زيادة التفاوت إذا لم يصاحبه توزيع عادل للعوائد.

المبحث الثاني:

قياس و تحليل محددات تفاوت توزيع الدخل في العراق باستخدام نموذج ARDL للمدة (2000 – 2023)

لبيان محددات تفاوت توزيع الدخل في العراق تم الاعتماد على نموذج (ARDL) لقياس وتحليل الموضوع من خلال الاستعانة بالبيانات السنوية للمدة (2000 - 2023) الخاصة بـ(معامل جيني ، معدل البطالة ، عدد السكان ، الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الإنفاق التعليمي، معدل التضخم، داعش (2014 – 2017)).

الجدول(1): المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، الصفة، الرمز، مع مصدر البيانات

المتغيرات	المتغيرات	المتغيرات المستقل
المتغير التابع	**معامل جيني**(GINI)	هو مقياس يستخدم لقياس درجة عدم المساواة في توزيع الدخل/ المتغير التابع
المتغيرات المستقل	**معدل البطالة**(UNR)	المتغير المستقل
	عدد السكان(POP)	المتغير المستقل
	الناتج المحلي الإجمالي(GDP)	المتغير المستقل
	الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI)	المتغير المستقل
	الإنفاق التعليمي(EDE)	المتغير المستقل
	معدل التضخم(INR)	المتغير المستقل
	داعش (2014 – 2017)(ISIS)	المتغير صورى

WDI: World Development Indicators www.worlbank.org

اولا : تحديد المتغيرات والنموذج المعتمدة

يُعَدّ تحديد المتغيرات والنموذج المستخدم من أهم مراحل الاقتصاد القياسي، وفيما يخص البحث الحالي فقد تمت صياغة النموذج القياسي المقترَح بالصورة الآتية:

$$GINI_t = B_0 + B_1 UNR_t + B_2 POP_t + B_3 GDP_t + B_4 FDI_t + B_5 EDE_t + B_6 INR_t + B_7 ISIS_t + U_t$$

ثانيا : الاختبارات والنتائج

مرحلة جمع البيانات وتوصيف المتغيرات المستخدمة:

يمكن فحص و توصيف عام لمتغيرات البحث من حيث طبيعتها واتجاهاتها في هذه المرحلة، والجدول التالي يبين نتائج بعض المؤشرات:

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (2), Part (2): 1440-1457
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.3.70

الجدول (2): نتائج اختبار بعض المؤشرات الإحصائية (Descriptive Statistics) للبيانات و المتغيرات الداخلة في النموذج

Std. Dev.	Maximum	Minimum	Median	Mean	Variables المتغيرات
0.44	30.20	28.60	29.50	29.29	**معامل جيني**
5.03	27.00	10.82	14.41	15.72	**معدل البطالة**
5358107	45074049	24424056	34468416	34596083	**عدد السكان**
41839191	2011231251	66398924.62	188112265.8	183616252.1	**الناتج المحلي الإجمالي**
4063450	14223523	845489	1653699	3640347	**الاستثمار الأجنبي المباشر**
3145674	10303119	1472788	4998515	5694722	**الإنفاق التعليمي**
15.93	53.20	-2.80	2.30	9.69	**معدل التضخم**
0.42	1.00	0.00	0.00	0.22	**داعش – (2014 2017)**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على البيانات السنوية للمدة(2000-2023) باستخدام البرنامج E-views 12.

يمكن تحليل متغيرات البحث للمدة (2000 – 2023) على وفق النتائج المتحصلة عليها باستخدام البرنامج الاحصائي(EViews 12)على النحو الآتي:

معامل جيني : يوضح النتائج اعلاه ان معامل جيني خلال مدة البحث محصورة بين أدنى قيمة (28.60) و أعلى قيمة (30.20) بفارق (1.60) و بمتوسط (29.29) و وسيط قدر بـ (29.50).

معدل البطالة: يوضح النتائج اعلاه ان معدل البطالة خلال مدة البحث محصورة بين أدنى معدل (10.82) و أعلى معدل (27.00) بفارق (16.18) و بمتوسط (15.72) و وسيط قدر بـ (14.41).

عدد السكان: يوضح النتائج اعلاه ان عدد السكان خلال مدة البحث محصورة بين أدنى عدد (24424056) و أعلى عدد (45074049) بفارق (20649993) و بمتوسط (34596083) و وسيط قدر بـ (34468416).

الناتج المحلي الإجمالي: يوضح النتائج اعلاه ان الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة البحث محصورة بين أدنى قيمة(66398924.62)و أعلى قيمة (2011231251) بفارق (134724200) و بمتوسط (183616252.1) و وسيط قدر بـ (188112265.8).

الاستثمار الأجنبي المباشر: يوضح النتائج اعلاه ان الاستثمار الأجنبي المباشر خلال مدة البحث محصورة بين أدنى قيمة (845489) و أعلى قيمة (14223523) بفارق (13378034) و بمتوسط (3640347) و وسيط قدر بـ (1653699).

الإنفاق التعليمي: يوضح النتائج اعلاه ان الإنفاق التعليمي خلال مدة البحث محصورة بين أدنى قيمة (1472788) و أعلى قيمة (10303119) بفارق (8830331) و بمتوسط (5694722) و وسيط قدر بـ (4998515).

معدل التضخم: يوضح النتائج اعلاه ان معدل التضخم خلال مدة البحث محصورة بين أدنى قيمة (2.80-) و أعلى قيمة (53.20) بفارق (50.40) و بمتوسط (9.69) و وسيط قدر بـ (2.30).

داعش(2017 – 2014) : يوضح النتائج اعلاه ان داعش (2014 – 2017)خلال مدة البحث محصورة بين أدنى قيمة (0.00) و أعلى قيمة (1.00) بفارق (1.00) و بمتوسط (0.22) و وسيط قدر بـ (0.00).

1. الثبات والسكون (Stationary test /Unit root test):

موضوع الثبات وسكون البيانات يُعَدّ من الافتراضات الأساسية في النظريات الاقتصادية القديمة والحديثة. إذ إن الثبات والسكون يؤديان دورًا مهمًا في الدراسات القياسية، ولا سيما تلك المتعلقة

ببيانات السلاسل الزمنية. وتوجد العديد من المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس مستوى الثبات والسكون في البيانات، إلا أن كلًا من اختبار (Augmented Dickey-Fuller) واختبار (Phillips-Perron)يُعَدّان من أكثر المؤشرات شيوعًا واستخدامًا. وفي الجدول (3) تُعرَض نتائج التحليل.

الجدول(3): نتائج اختبار جذر الوحدة لسكون السلسلة الزمنية (Unit Root Test)

المتغيرات	ADF: Augmented Dickey –Fuller				PP: Phillips-Perron			
	المستوى (level)		الفرق الاول (First Difference)		المستوى (level)		الفرق الاول (First Difference)	
	Trend	Intercept	Trend	Intercept	Trend	Intercept	Trend	Intercept
معامل جيني	-1.8054 (0.6638)	0.6219 (0.9866)	-1.4254 (0.0081)	-1.5045 (0.0097)	-1.7882 (0.6721)	0.5167 (0.9828)	-1.4621 (0.0065)	- 1.2554 (0.0275)
معدل البطالة	- 0.0184 (0.9924)	- 2.4177 (0.1510)	-6.1571 (0.0008)	-2.0116 (0.0279)	-0.7463 (0.0543)	-1.3965 (0.0631)	-7.8957 (0.0000)	-6.1680 (0.0001)
عدد السكان	-5.2619 (0.0028)	- 0.1389 (0.9326)	-3.0319 (0.0147)	-3.1199 (0.0404)	-1.7295 (0.7049)	- 0.3825 (0.8968)	-13.887 (0.0000)	-15.458 (0.0000)
الناتج المحلي الإجمالي	-2.8143 (0.0025)	-0.7281 (0.8175)	-4.3127 (0.0152)	-4.5012 (0.0025)	-2.6586 (0.2614)	-0.6576 (0.8358)	-4.2684 (0.0166)	-4.4810 (0.0026)
الاستثمار الأجنبي المباشر	- 1.0849 (0.8994)	2.4862 (0.9998)	-4.0519 (0.0309)	-3.6465 (0.0179)	-1.0145 (0.9124)	0.4600 (0.9790)	-6.8120 (0.0004)	-3.6578 (0.0175)
الإنفاق التعليمي	-0.7680 (0.9473)	-1.6979 (0.4134)	-4.6313 (0.0118)	-3.3059 (0.0334)	-0.5684 (0.9662)	-1.7009 (0.4120)	-4.7223 (0.0101)	-3.3181 (0.0327)
معدل التضخم	-2.9239 (0.1812)	-0.6273 (0.8381)	-2.3344 (0.0388)	-2.2891 (0.0188)	-3.6992 (0.0530)	-2.8263 (0.0767)	-15.316 (0.0001)	-4.8901 (0.0021)

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج E-views 12 .

يتضح من الجدول (3) ومن خلال اختبارات (Phillips-Perron / Augmented Dickey-Fuller) أن المتغيرات معنوية في (Intercept/ Trend/ First Difference) عند مستوى الدلالة الاحصائية (1%، 5% ، 10%)،اي ان هناك استقرارية في بيانات السلاسل الزمنية، وبذلك فإن هذه النتائج تدعم اجراء التكامل المشترك (Co- integration) بين متغيرات موضوع البحث .

2: التكامل المشترك بين متغيرات النموذج (Co-integration test):

التكامل هو من الاختبارات المهمة لبيان مستوى التكامل بين المتغيرات الداخلة في النموذج ، حتى يسمح باجراء تقدير النموذج، من الضروري على الأقل وجود علاقة واحدة بين احدى المتغيرات المستقلة و المتغير التابع، وهناك مؤشرات كثيرة مختلفة يمكن استخدامها لبيان مستوى التكامل بين المتغيرات، الا ان إختبار (Johansen Test) من الإختبارات الشائعة، الجدول (4) يبين نتائج هذا الاختبار.

الجدول (4): نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج باستخدام Johansen Test

Variables المتغيرات	Prob القيمة الاحتمالية الحرجة	Critical Value (0.05) Trace statistic	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	Critical Value (0.05) Maximum Eigenvalue
معامل جيني	0.0000	69.8188	0.0000	33.8778
معدل البطالة	0.0000	47.8161	0.0000	27.5834
عدد السكان	0.0000	29.7970	0.0069	21.1316
الناتج المحلي الإجمالي	0.0001	15.4947	0.0021	14.2646

الاستثمار الأجنبي المباشر	0.0016	3.8414	0.0016	3.8414
الإنفاق التعليمي	0.0000	42.9152	0.0000	25.8232
معدل التضخم	0.0013	25.8721	0.0171	19.3870
داعش(2017 – 2014)	0.0210	12.5179	0.0210	12.5179

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج E-views 12.

يتضح من اختبار**(Johansen Test)** المبين في الجدول (4) ان كافة المتغيرات الداخلة في النموذج ذو علاقة تكاملية مشتركة في المستوى المعنوية (1%، 5% ، 10%) ، وعليه يتم تأييد الفرضية البديلة التي تؤكد وجود علاقة تكاملية معتبرة اقتصادياً وإحصائياً وقياسياً. ، وبذلك تدعم هذه النتائج إجراء تقدير النموذج القياسي تقديراً صحيحا للمتغيرات كافة.

3: العلاقة السببية بين متغيرات النموذج (Granger Causality Test):

لتحديد الاتجاه و العلاقة السببية بين المتغيرات (one direction or two direction) Granger Causality Test يعد من الاختبارات الرئيسة و الاكثر استخداما في مجال التحليل الاقتصادي، تم عرض نتائج هذا الاختبار في الجدول:

الجدول (5): نتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيرات النموذج

المتغيرات Variables	**القيمة الاحتمالية الحرجة Prob.**	**اختبار F-**
معدل البطالة الى معامل جيني	0.0595	4.6065
عدد السكان الى معامل جيني	0.0008	15.5670
الناتج المحلي الإجمالي الى معامل جيني	0.0294	4.5842
الاستثمار الأجنبي المباشر الى معامل جيني	0.0179	6.1774
الإنفاق التعليمي الى معامل جيني	0.0145	7.3240
معدل التضخم الى معامل جيني	0.0286	6.0586
داعش(2017 – 2014) الى معامل جيني	0.0487	3.62416

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج E-views 12.

يظهر من الجدول(5) ومن خلال مقارنة قيمة **p-value**عند مستويات المعنوية (1%، 5%، 10%) وجود علاقة سببية باتجاه واحد بين معدل البطالة، عدد السكان، الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الإنفاق التعليمي، معدل التضخم، وتنظيم داعش (2014 – 2017) الى معامل جيني. وهذا يعني أن جميع المتغيرات داخل النموذج تُعتبر أسبابًا في تفاوت توزيع الدخل في العراق.

4: تقدير النماذج القياسية (Econometrics Model Estimation):

نتائج إختبارات الثبات والاستقرار والتكامل المشترك والسببية، يدعمان تقدير النموذج المقترح بشكل الصحيح، ولاجل محددات تفاوت توزيع الدخل في العراق بالبيانات السنوية لمتغيرات البحث تم اختبار نموذج (ARDL) لإعطائها نتائج أفضل من حيث الاختبارات الاقتصادية و الاحصائية والقياسية و نتائج التقدير على النحو الاتي:

قبل عملية تقدير نجد اختبار الحدود(Bonds Test) لمعريفة تأثيرات قصير أجل و طويل أجل، ونتائج في الجدول (6):

الجدول (6): نتائج اختبار الحدود (Bonds Test)

(ARDL Bounds Test)					**علاقات طويل المدى**
F-Bounds Test	**Value**	**Significant Level**	**I (0) Lower**	**I (1) Upper**	
	4.2223 اكبر من اكثر قيمة	%10	2.22	3.45	
		%5	2.5	3.85	
		%2.5	2.76	3.81	

	(Upper)	%1	3.07	4.23	
الامد الطويل		الامد القصير			
Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	Coefficient المعلمات المقدرة	Independent Variables المتغييرات المستقلة	Dependent Variable المتغير التابع تفاوت توزيع الدخل
0.0013	0.0210	0.0243	0.0287	معدل البطالة	
0.0001	2.5767	0.0166	3.5166	عدد السكان	
0.0720	3.1062	0.2427	-4.2393	الناتج المحلي الإجمالي	
0.0025	-5.3720	0.0228	7.3317	الاستثمار الأجنبي المباشر	
0.0429	1.1151	0.6120	-1.5219	الإنفاق التعليمي	
0.1600	-0.0027	0.3803	0.0037	معدل التضخم	
0.0608	0.1197	0.2307	0.1634	داعش (2014 – 2017)	
		0.0001	31.0336	الحد الثابت(C)	Error Correction Regression انحدار تصحيح الخطأ
		0.0001	-1.3647	نقطة التوازن Coint Eq(-1)	

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج E-views 12.

من الجدول اعلاه يتبين:

1- من خلال اختبار (Bounds Test) يتضح ان قيمة احصائية لاختبار(F) تساوي (4.2223) اكبرمن اكثر قيمة الحرجة عند حدها الأعلى عند مستوى (10%، 5%، 2.5%، 1%)،و هذه النتائج تدعم اجراء تقديرات قصيرة و طويلة الاجل خلال استخدام نموذج (ARDL).

2- اعتمادا على (قيمة) المعلمات المقدرة و إشاراتها الخاصة كلما زاد المتغير (معدل البطالة) بمقدار وحدة واحدة أدّت الى رفع (معامل الجيني) بمقدار (0.0287 %) في الامد القصير وبمقدار (0.0210%) في الامد الطويل، وهذا دليل على البطالة تؤدي إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل بشكل واضح، سواء على المدى القصير أو الطويل. عند ارتفاع البطالة في العراق ، يفقد عدد كبير من الأفراد مصدر دخلهم، مما يزيد من الفجوة بين من يملكون عملاً (وغالبًا دخلًا أعلى) ومن لا يملكون. هذا التأثير لا يظهر فقط مباشرة (قصير الأمد)، بل يستمر ويتفاقم بمرور الوقت (طويل الأمد) إذا لم تُعالَج البطالة.

3- كلما زاد المتغير (عدد السكان) بمقدار وحدة واحدة أدّت الى رفع (معامل الجيني) بمقدار (3.5166 %) في الامد القصير وبمقدار (2.5767%)في الامد الطويل ، هذه النتائج تعني أن الزيادة السكانية في العراق تسهم بشكل مباشر ومستمر في تعميق الفجوة في توزيع الدخل، سواء على المدى القصير أو مع مرور الزمن بسبب الزيادة السكانية في العراق تؤثر بشكل هيكلي على الاقتصاد والمجتمع، فتزيد من حدة التفاوت في الدخل لأنها تضغط على سوق العمل والخدمات العامة، وتفاقم من ضعف توزيع الفرص والثروة، مما يجعل العدالة الاقتصادية هدفًا بعيد المنال دون إصلاحات شاملة ومتكاملة.

4- كلما زاد المتغير (الناتج المحلي الإجمالي) بمقدار وحدة واحدة أدّت الى خفض (معامل الجيني) بمقدار (4.2393%) في الامد القصير، اما بنسبة الامد الطويل عندما زاد المتغير (الناتج المحلي الإجمالي) بمقدار وحدة واحدة أدّت الى رفع(معامل الجيني) بمقدار (3.1062%). تعني على المدى القصير، قد يكون للنمو الاقتصادي أثر إيجابي مؤقت في تقليل التفاوت، لكن على

المدى الطويل، يُحتمل أن يؤدي إلى زيادة التفاوت،الناتج المحلي الإجمالي في العراق يعكس نموًا غير متوازن ومركزًا على قطاعات معينة، خاصة قطاع النفط، قد يسهم هذا النمو في زيادة مؤقتة في دخل بعض الفئات على المدى القصير، مما يخفف من تفاوت توزيع الدخل بشكل محدود. إلا أن هذا التحسن ليس شاملاً أو مستدامًا، وهذا يعني أن **النمو الاقتصادي في العراق لا يتمتع بخصائص الشمول والعدالة**، بل يخدم مصالح فئات محددة دون أن يؤدي إلى تحسينات ملموسة في توزيع الدخل بين طبقات المجتمع، خصوصاً في ظل ضعف التنويع الاقتصادي والعدالة في السياسات العامة.

5- كلما زاد المتغير (الاستثمار الأجنبي المباشر) بمقدار وحدة واحدة أدّت الى رفع (معامل الجيني) بمقدار (7.3317%) في الامد القصير، اما بنسبة الامد الطويل عندما زاد المتغير (الاستثمار الأجنبي المباشر) بمقدار وحدة واحدة أدّت الى خفض(معامل الجيني) بمقدار (5.3720%). أي أن هذه النتيجة تظهر أن الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق يؤدي إلى زيادة تفاوت توزيع الدخل في الأمد القصير بسبب عدم اندماجه بشكل كافٍ مع الاقتصاد المحلي و تركّز العوائد في فئات محددة وضعف السياسات التوزيعية، بينما يؤدي على المدى الطويل إلى تقليل التفاوت نتيجة خلق فرص عمل، نقل التكنولوجيا، وتحسن الأداء الاقتصادي والمؤسسي.

6- زاد المتغير (الإنفاق التعليمي) بمقدار وحدة واحدة أدّت الى خفض (معامل الجيني) بمقدار (1.5219%) في الامد القصير، اما بنسبة الامد الطويل عندما زاد المتغير (الإنفاق التعليمي) بمقدار وحدة واحدة أدّت الى رفع (معامل الجيني) بمقدار (1.1151%). أي أن هذه النتيجة تظهر أن الإنفاق على التعليم في الأمد القصير غالبًا ما يُوجَّه لتحسين الوصول إلى التعليم الأساسي وتوفير فرص تعليمية أوسع للشرائح الفقيرة، مما يُقلل من الفجوة التعليمية ويُسهم نسبيًا في تحسين توزيع الدخل. أما في الأمد الطويل، فإن الأثر قد ينعكس سلبًا في حال لم يكن الإنفاق التعليمي موجهًا بشكل فعّال، أو إذا ما استفادت منه الفئات ذات الدخل المرتفع بشكل أكبر، خصوصًا في التعليم الجامعي أو الخاص، مما يعمّق الفجوة على المدى الزمني الأطول.

7- كلما زاد المتغير (معدل التضخم) بمقدار وحدة واحدة أدّت الى رفع (معامل الجيني) بمقدار (0.0037%) في الامد القصير، اما بنسبة الامد الطويل عندما زاد المتغير (معدل التضخم) بمقدار وحدة واحدة أدّت الى خفض (معامل الجيني) بمقدار (0.0027%). اي أن معدل التضخم في العراق له تأثير طفيف على تفاوت توزيع الدخل، يختلف حسب الأمد الزمني. في الأمد القصير، تأثير موجب ضعيف، ما يشير إلى أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى زيادة طفيفة في تفاوت توزيع الدخل. ويعود ذلك إلى أن التضخم يؤثر بشكل أكبر على الشرائح ذات الدخل المحدود التي لا تملك أصولًا مالية أو أدوات تحوط، ما يؤدي إلى تآكل قدرتها الشرائية مقارنة بالفئات الأغنى. أما في الأمد الطويل، تأثير سالب ضعيف، مما يدل على أن التضخم قد يُسهم بشكل طفيف في تقليل التفاوت على المدى الطويل، ربما بسبب تصحيح الأسعار أو تأثيرات السياسات النقدية والانكماشية التي تعيد بعض التوازن إلى سوق الدخل.

8- كلما زاد المتغير (داعش (2014 – 2017)) بمقدار وحدة واحدة أدّت الى رفع (معامل الجيني) بمقدار (0.1634 %) في الامد القصير وهو تأثير موجب يعكس زيادة حادة في التفاوت نتيجة الأزمة الأمنية والإنسانية. يُعزى ذلك إلى تدمير البنية التحتية، وتوقف الأنشطة الاقتصادية، والنزوح الواسع، إلى جانب تركز المساعدات في مناطق دون أخرى . أما في الأمد الطويل، فقد بلغ الأثر (0.1197)، وهو كذلك موجب، وإن بدرجة أقل، مما يشير إلى استمرار آثار النزاع حتى بعد انتهائه، نتيجة بطء عمليات الإعمار، وضعف التعويضات، واستمرار التفاوت في فرص العمل والخدمات.

9- بالنسبة الى نقطة التوازن (معامل حد تصحيح الخطأ) فانه يمثل مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، ومن المتوقع ان

يكون سالباً ومعنوياً وقد بلغ (1.36) مما يدل على صحة نموذج تصحيح الخطأ المقدر إحصائياً وتحقق الاشارة السالبة التي تدل على سرعة التعديل من الاجل القصير الى الأجل الطويل.

5: الاختبارات التشخيصية (Econometric Problems Test)

هنالك اختبارات تشخيصية عديدة لفحص النماذج المستخدمة منها الاختبارات المستخدمة لفحص (مشكلة الارتباط الذاتي، مشكلة الارتباط المتعدد، مشكلة عدم تجانس التباين ، مشكلة التشخيص، مشكلة عدم التوزيع التطبيعي للبيانات)، والجدول الاتي يوضح القيم المعنوية و دلالتها لبعض هذه الاختبارات.

الجدول (7):نتائج اختبار لصلاحية النموذج المقدر

المشاكل القياسية	الاختبارات القياسية	القيمة الاحتمالية الحرجة	المؤشرات الاحصائية	القيمة الاحتمالية الحرجة
مشكلة الارتباط الذاتي	LM Breusch-Godfrey Test:	0.1613	R-Squared	0.9737
مشكلة الارتباط المتعدد	Variance Inflation Factors	بين(1.990 – 7.723)	Adjusted R^2	0.9363
مشكلة عدم تجانس التباين	Breusch-Pagan-Godfrey test for Heteroskedasticity	0.0715	F-statistic Prob.(F-statistic)	25.9997 (0.0001)
مشكلة التشخيص	Ramsey Reset Test	0.0668	S.E. of regression Sum squared residuals	0.1135 0.0902
مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبيانات	Jarque – Bera Test	0.8750	AIC	-1.2356

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج E-views 12.

يتضح من الجدول رقم (7) مايلي:

أ: اجتاز النموذج كافة الاختبارات الاحصائية (كالارتباط الذاتي، التعدد الخطي، عدم تجانس التباين، التشخيص، مشكلة عدم التوزيع التطبيعي للبيانات)، لأن قيمة المعالم المقدرة اكبر من (0.05) و قيمة اختبار (VIF) اقل من (10).

ب: إن قيمة معامل التحديد (R^2) و معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) مرتفعان لنموذج المقدر، اذا بلغت قيمتها(97%) و (93%) على التوالي، وهذا يعني ان كافة المتغيرات المستقلة الداخلة في النماذج لها علاقة قوية بالمتغير التابع (معامل جيني)، ومن جهة أخرى ان الاختلاف بين معامل التحديد (R^2) و معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) قليل جدا. و هذا يعني أن كافة المتغيرات الداخلة في النموذج المقدر ضرورية و مهمة و هذا دليل على حسن التقدير.

جـ: قيمة (F) البالغ (25.9997) و بدلالة إحصائية (0.0001) وهي أقل من قيمة (P-Value 0.05)، لذا نرفض فرضية العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

د: (AIC) عبارة عن حجم المعلومات المفقودة في النماذج المقدرة، و يعد من المؤشرات الاحصائية المهمة، و كلما كانت قيمتها أقل كان التقدير أفضل، يتبين من الجدول أعلاء أن المعلومات المفقودة في النموذج سالبة، و هذا دليل على حسن التقدير النموذج المقدر.

6- اختبارات استقرارية المعلمات والنموذج المعتمدة (CUSUM Test, CUSUM of Squares Test):

لضمان استقرار المعلمات المقدَّرة والتحقق من عدم وجود تغيرات هيكلية في النماذج الاقتصادية المستخدمة في هذا البحث، يتم اللجوء إلى اختبارات متخصصة وموثوقة، من أهمها اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM Test) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares Test). وتُعد هذه الاختبارات أدوات إحصائية فعّالة لقياس مدى استقرار النموذج عبر الزمن، حيث يُمكن من خلالها الكشف عن أي انحرافات أو تغيرات هيكلية غير مرغوبة. كما تُعرض نتائج هذه الاختبارات عادةً في شكل رسومات بيانية توضح سلوك النماذج المعتمدة ومدى استقرارها خلال الفترة الزمنية المدروسة.

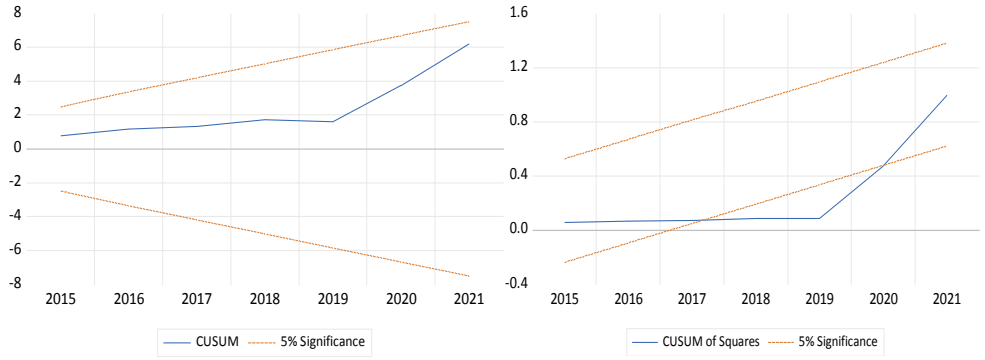

من خلال الأشكال الأعلاه فان االنموذج المستخدم و المعتمدة مستقرة في اختبار CUSUM ، لان المنحنى الخاص بالبيانات يقع بين الخطيين وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة و النموذج المعتمدة عند مستوى المعنوية(5%). اما في حالة اختبار CUSUM of Squares خلال فترة الزمنية(2000-2023). أشار الاختبار إلى عدم استقرار هيكلي طفيف، حيث تجاوزت إحصائية الاختبار جزئيًا حدود الثقة 5% خلال الفترة (2018-2020). تتوافق هذه الفترة مع صدمة سياسية واقتصادية عميقة شهدها كلٌّ من العالم والعراق، تمثلت في الارتفاع الملحوظ في معدلات البطالة، وانتشار جائحة كوفيد-19، التي شكّلت عاملاً أساسياً في انخفاض أسعار النفط، مما انعكس سلباً على حجم الناتج المحلي الإجمالي، وأدى إلى تراجع كبير في الإيرادات العامة ومستوى دخل الفرد في العراق.

الاستنتاجات والمقترحات

أولًا: الاستنتاجات

في ضوء ماسبق من العرض و التحليل نستنتج ما يلي:

1- تُظهر النتائج أن البطالة تؤثر بشكل طردي على تفاوت توزيع الدخل في كل من الأمدين القصير والطويل، إذ يؤدي ارتفاع معدل البطالة إلى اتساع الفجوة بين الفئات السكانية المختلفة. ويُعد هذا التأثير مستمرًا ومتراكمًا بمرور الوقت، مما يستدعي تبنّي سياسات اقتصادية واجتماعية فعالة لمعالجة البطالة والحد من آثارها على العدالة التوزيعية.

2- يُسهم النمو السكاني في العراق في توليد ضغوط هيكلية على الاقتصاد الوطني، من خلال زيادة الطلب على فرص العمل والخدمات العامة، ما يؤدي إلى تفاقم التفاوت في توزيع الدخل. ومع غياب سياسات فعالة لإدارة هذه الزيادة السكانية، فإن الأثر يصبح أكثر وضوحًا واستمرارية، خاصة في ظل محدودية الموارد وضعف توزيع الفرص الاقتصادية والاجتماعية بشكل عادل.

3- يُظهر النمو الاقتصادي في العراق تأثيرًا مزدوجًا على توزيع الدخل؛ فعلى المدى القصير، يُسهم في تقليل التفاوت بشكل نسبي نتيجة تحسّن مؤقت في مستويات الدخل لبعض الفئات. إلا

أن هذا الأثر لا يدوم، إذ تشير النتائج إلى أنه على المدى الطويل يؤدي النمو إلى زيادة التفاوت، ويرجع ذلك إلى تركّز العوائد الاقتصادية في قطاعات محدودة – لا سيما قطاع النفط – وضعف فعالية السياسات المؤسسية لإعادة توزيع الدخل، مما يحدّ من شمولية واستدامة آثار النمو.

4- يُظهر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرًا متباينًا على تفاوت توزيع الدخل؛ حيث يؤدي في الأمد القصير إلى زيادة التفاوت نتيجة تركّز العوائد في فئات محددة، وضعف كفاءة سياسات إعادة التوزيع. إلا أنه على المدى الطويل، يُسهم في تقليص الفجوة من خلال خلق فرص عمل جديدة، ونقل التكنولوجيا، وتحسين الكفاءة الاقتصادية والمؤسسية، شريطة أن تتم إدارة هذا الاستثمار ضمن إطار تنموي شامل يضمن عدالة التوزيع ومشاركة أوسع في مكاسبه.

5- تؤكد النتائج أن للإنفاق التعليمي أثرًا مزدوجًا على توزيع الدخل؛ حيث يُسهم على المدى القصير في تقليص التفاوت عبر تعزيز فرص التعليم الأساسي للفئات الأقل دخلًا. غير أن هذا الأثر الإيجابي قد يتلاشى أو حتى ينعكس في الأجل الطويل في حال لم يُوجَّه الإنفاق بشكل فعّال وشامل، يضمن عدالة الوصول إلى مختلف مراحل التعليم. وفي ظل غياب سياسات واضحة لتحقيق تكافؤ الفرص، قد تستفيد الفئات الميسورة بشكل أكبر – خصوصًا من التعليم الجامعي أو الخاص – مما يُفضي إلى تعميق الفجوة التعليمية والاقتصادية مع مرور الوقت.

6- يُعد تأثير التضخم على تفاوت توزيع الدخل محدودًا نسبيًا، لكنه يُصيب الفئات الفقيرة بشكل أكبر في الأمد القصير بسبب تآكل الدخل الحقيقي. ومع مرور الوقت، قد تتراجع هذه الآثار تدريجيًا بفعل تدخلات السياسة النقدية، مما يقلل من حدة التفاوت بشكل طفيف في المدى الطويل.

7- كان للنزاع المسلح خلال فترة سيطرة تنظيم داعش (2014–2017) أثر بالغ في تفاقم التفاوت في توزيع الدخل في العراق، نتيجة الدمار الكبير الذي لحق بالبنية التحتية، وتوقف الأنشطة الاقتصادية، والنزوح الجماعي الواسع. ولم تقتصر آثاره على الأمد القصير، بل امتدت إلى المدى الطويل نتيجة ضعف التعافي المؤسسي، وتأخر عمليات الإعمار، وغياب آليات فعالة لتعويض المتضررين، مما أسهم في تعميق الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف المناطق والفئات.

ثانيا:المقترحات

وفي ضوء التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي، يمكن اقتراح مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تقليص التفاوت في توزيع الدخل، من أهمها:

1 إصلاح النظام الضريبي :يتمثل ذلك في اعتماد نظام ضريبي تصاعدي أكثر عدالة، يفرض ضرائب أعلى على أصحاب الدخول المرتفعة والثروات الكبيرة، مع تحسين كفاءة التحصيل الضريبي وتقليص التهرب، بما يسهم في تعزيز العدالة التوزيعية وزيادة الموارد العامة.

2 تعزيز الإنفاق على التعليم والصحة :من خلال توجيه الإنفاق العام نحو تطوير الخدمات الأساسية، خصوصًا في المناطق المهمّشة والفقيرة، بما يساهم في تقليص الفجوة في فرص الوصول إلى الموارد البشرية وتحسين إنتاجية الأفراد وقدرتهم على توليد الدخل.

3 تفعيل برامج الحماية الاجتماعية والدعم النقدي المشروط :وذلك من خلال دعم مباشر للفئات الهشة ضمن برامج تتطلب الالتزام بالتعليم أو الرعاية الصحية، وهو ما يُمكن أن يحقق أثراً مزدوجاً في تخفيف الفقر وتحسين توزيع الدخل في الأجل القصير والمتوسط.

4 دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة :عن طريق تسهيل الوصول إلى التمويل وتوفير التدريب التقني والإداري، خصوصًا لفئات الشباب والنساء، مما يسهم في خلق فرص عمل جديدة ويعزز التمكين الاقتصادي على المستوى المحلي.

5 تنويع مصادر الدخل القومي :من خلال تقليل الاعتماد على القطاع النفطي وتوسيع قاعدة النشاط الاقتصادي لتشمل الزراعة، والسياحة، والصناعات التحويلية، مما يؤدي إلى توزيع أكثر توازنًا للدخل بين المناطق والفئات الاجتماعية المختلفة.

المصادر:

باللغة العربية:

1- احمد ، محسن ابراهيم (2016) ، قياس و تحليل التفاوت في توزيع الدخل في محافظة السليمانية لسنة 2012، مجلة جامعة التنمية البشرية، (2)1، 413-430.
2- المحمدي، ناظم عبدالله (2016)، قياس و تحليل العلاقة التبادلية بين التفاوت في توزيع الدخل و النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2014)، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية و الادارية، (4)24، 154-170.
3- الشافعي، عبد الفتاح .(2018) .الاقتصاد العالمي وتحديات التنمية المستدامة .دار المعرفة الجامعية.
4- علي، حسن عبد النبي. (2015). الاقتصاد السياسي للتفاوت في توزيع الدخل. دار الصفاء.
5- الربيعي، رائد" .(2020) .تفاوت توزيع الدخل في الاقتصادات العربية ."مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، (3)12، 137–115.
6- الحميري، مازن. (2021). "تحليل محددات التفاوت الاقتصادي في البلدان النامية". المجلة الاقتصادية العربية، 8(2)، 88–104.
7- غشام، محمد أحمد. (2017). "توزيع الدخل وأثره على العدالة الاجتماعية". مجلة الاقتصاد المعاصر، 4(1)، 66–82.
8- فاضل، عماد عبد الكريم" .(2016) .تحليل ظاهرة تركّز الدخل في العالم العربي ."مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، (2)5، 109–90.
9- تودارو، مايكل، وسميث، ستيفن .(2009) .التنمية الاقتصادية ترجمة :نادر سراج .المنظمة العربية للترجمة.
10- عبد العزيز، محمود. (2021). "أثر التفاوت في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في مصر: دراسة تحليلية باستخدام بيانات الفترة (1990–2019)." ، المجلة المصرية للبحوث و الدراسات الاقتصادية و السياسية، 2(4)، 89–112.

باللغة الانجليزية:

1- Durak S. & Akalin G. (2022), determinants of income distribution in Turkey: an ARDL bounds testing approach, Journal of economics and administration science (2)38, 215-234.
2- Ali, Azhar Hassan (2022), Economic Stability and its role in achieving inclusive growth in Iraq, the journal of Agrobiotechnology management and economics, (3)24, 133-164.
3- Ali, Ahmed (2022), the role of government expenditure in Iraq's economic stability and sustainable development, American journal of social and humanitarian research, (6)5, 320-331.
4- Aziz, Khalil Ismail, (2024), Monetary policy and its impact on income distribution in Iraq for the period 2003–2022, East African Scholars Journal of Economics, Business and Management, 7(10), 348–357.

5- Qadr,Hassan Zaki & Hussein, Ahmed Chawsheen,(2024), the impact of economic determinants on Terorism in Iraq during the period 2000-2020, the journal of Iranian Economic review (3)28, 354-378.
6- Musa, I.A., Ibrahim, Y., Abdullahi, (2024), impact of income inequality on poverty level in Nigeria: Evidence from ARDL model, Asian journal of economics, business and accounting, (3)24, 45-69.
7- UNCTAD. (2014). Trade and Development Report 2014: Global governance and policy space for development. United Nations.
8- Verme, P., Milanovic, B., Al-Shawarby, S., & El Tawila, S. (2014). Inside Inequality in the Arab Republic of Egypt: Facts and Perceptions across People, Time, and Space. World Bank Publications.
9- Bagchi, S., & Svejnar, J. (2013). Does wealth inequality matter for growth? The effect of billionaire wealth, income distribution, and poverty. Journal of Comparative Economics, 41(1), 18–33.
10- Ghecham, M. A. (2017). Income distribution and economic development: Empirical evidence from emerging countries. International Journal of Economics and Finance, 9(4), 95–106.
11- Ferrer, A. (2017). Income inequality: Concepts and measurements. Economic Review, 15(3), 55–67.
12- Todaro, M. P., & Smith, S. C. (2021). Economic Development (13th ed.). Pearson.
13- Pedace, R. (2013). Econometrics for dummies. John Wiley & Sons.

المواقع الرسمية:

WDI: World Development Indicators www.worlbank.org